

تقييم العلاقة التبادلية بين الأزمة المالية العالمية ومحاسبة القيمة العادلة مراجعة نظرية للدراسات المحاسبية

م.م. أنفال صابر شريف
المعهد التقني/نينوى
الجامعة التقنية الشمالية
anfals@ntu.edu.iq

م. زياد مشحن عبدالله
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
Zeyad83@tu.edu.iq

م. مزبان محمد فرهان
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
Mezban.m@tu.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث إلى بيان علاقة التأثير التبادلية بين الأزمة المالية العالمية ومحاسبة القيمة العادلة، من خلال مراجعة وتحليل بعض الدراسات المحاسبية المهمة بأسباب ظهور الازمات المالية ودوافعها وحقيقة ارتباطها بتوجهات محاسبة القيمة العادلة، ومناقشة الانتقادات التي طالت محاسبة القيمة العادلة بكونها المسبب لوقوع الازمات المالية، وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات لعل أهمها، لم تكن محاسبة القيمة العادلة المسبب في وقوع الازمات المالية العالمية وإنما كان لها التأثير الإيجابي والمهم في الكشف عن الازمات المالية العالمية التي كانت متسترة بمبادئ الاستحقاق المحاسبي ومقاييس التكلفة التاريخية، لذا فإن محاسبة القيمة العادلة من الممكن تقوم بدور فاعل في إدارة الازمات المالية، عبر الكشف عن المسببات الحقيقية لتلك الازمات، وتبسيط الضوء على نسبية عدالة الرقم المحاسبي المفصح عنه.

الكلمات المفتاحية: محاسبة القيمة العادلة، معايير التقارير المالية الدولية، الازمات المالية العالمية.

Evaluating the reciprocal relationship between the global financial crisis and fair value accounting Theoretical review of accounting studies

Lecturer: Mezban Mohammed Farhan
College of Administration and Economics
Tikrit University

Lecturer: Zeyad Mshain Abdullah
College of Administration and Economics
Tikrit University

Assist. Lecturer: Anfal sabir shareef
Technical Institute/Nineveh
Northern Technical University

Abstract:

The research aims to clarify the relationship of mutual influence between the global financial crisis and fair value accounting, by reviewing and analyzing some accounting studies interested in the causes of the emergence of financial crises and their drivers and the fact that they are related to fair value accounting trends. And to discuss the criticisms that affected fair value accounting as being the cause of financial crises, and has reached searching to a set of conclusions, perhaps the most important of them. Was not the fair value accounting that caused the global financial crises but rather a positive and important impact in revealing the global financial crises that were concealed by principles accounting accrual and historical cost measures. So fair value accounting can play an active role in managing financial crises, by revealing the true

causes of these crises, and highlighting the relativity of the fairness of the accounting number disclosed.

Keywords: Fair Value Accounting, IFRS, Global Financial Crises.

١. المقدمة

من البديهي ان مهنة المحاسبة تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة التي تعمل بها، اذ انها تشكل القلب النابض الذي يغذي أي شركة يعمل بها بالمعلومات، اذ يتمحور عملها بتحويل واقع العمليات وتسجيلها وتحويلها الى ارقام باستخدام النظام المحاسبي وتستخدم مخرجاته بشكل أساسي من قبل أصحاب المصالح لاتخاذ القرارات المختلفة وفقا لوجهة نظر كل منهم. فاذا كانت مخرجات النظام المحاسبي تتمتع بالخصائص النوعية للمعلومات (الملائمة، صدق التعبير، الشفافية، المقارنة، عدم التحيز، التوقيت المناسب) فسيكون متخذ القرار رشيد ويمكنه اتخاذ القرار المناسب، وألا فان العكس صحيح وقد تتسبب في مشاكل عالية الخطورة. لقد حاول الباحثين والجمعيات العلمية والحكومات ومنذ نشوء مهنة المحاسبة السيطرة على المحاسبة من خلال جميع الوسائل والقوانين والتشريعات بشكل يفعل العلاقة بين أصحاب حقوق الملكية والإدارة وبشكل يضمن ان الإدارة تعمل لمصالح أصحاب حقوق الملكية وإبعادها عن التحيز لأية مصالح ذاتية ضمن إطار نظرية الوكالة، ولكن وبما أن العاملين على إدارة اعمال اصحاب حقوق الملكية هم أولا وأخيرا بشر فان الغريزة البشرية بالانحياز إلى مصالحهم الخاصة تحكمهم بشكل بدا يصبح في كثير من الأحيان لا أخلاقي.

تسببت الأزمة المالية الأخيرة في جدل كبير حول جدوى محاسبة القيمة العادلة. يجادل منتقدو محاسبة القيمة العادلة بأنه كانت أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى الأزمة المالية وفشل في تزويد المستثمرين بمعلومات مفيدة عن قيم الأصول، وخاصة على أصول المؤسسات المالية، للمستثمرين. من ناحية أخرى، يعتقد أنصارها أنها كانت ضحية للأزمة المالية الأخيرة. جادل العديد من الباحثين والممارسين بأن فائدة محاسبة القيمة العادلة تعتمد على ما إذا كانت الأسواق المالية مستقرة أو غير مستقرة. يتعلق النقد الرئيسي لطريقة التقييم هذه باستخدامه خلال ظروف السوق المالية غير المستقرة والمتقلبة. بالإضافة إلى ذلك، يقال إن القيمة العادلة لا تتأثر فقط بتقلب الأسواق المالية، بل إنها تزيد من تقلبات السوق عن طريق خفض قيم الأصول، مما يزيد من عدم استقرار السوق. تم توثيق تأثير محاسبة القيمة العادلة على تقلبات السوق من خلال دوامة الهبوط في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في الأسواق المالية، والتي بدأت بسبب أزمة الإسكان والرهن العقاري وتفاقمت بسبب انخفاض قيمة الأصول نتيجة محاسبة القيمة العادلة. على الرغم من أن العديد من العوامل قد تسهم في فشل المؤسسات المالية، إلا أن النقاد يحتفظون بمحاسبة القيمة العادلة المسؤولة بشكل أساسي عن إفلاس بعض المؤسسات المالية عن طريق تقليل قيم أصولهم بسرعة وبشكل كبير. من ناحية أخرى، يجادل مؤيدو محاسبة القيمة العادلة بأنه قد يقلل من قيمة بعض أصول المؤسسات المالية في الأسواق المالية الضعيفة، لكنه لا يؤدي إلى الإفلاس إذا كانت هذه المؤسسات في حالة مالية سليمة. في ضوء ردود الفعل السلبية من المتخصصين في البنوك على محاسبة القيمة العادلة، كان هناك ضغط قوي على واضعي السياسات والمنظمين لإعادة النظر في جدوى هذه اللائحة. بعد دراسة متأنية، قام المنظمون بتعديل SFAS 157 ووفروا مرونة للإدارة عند اختيار طريقة القياس لتحديد القيمة العادلة. غير أن منتقدي محاسبة القيمة العادلة غير راضين عن هذا

التعديل ولا يزالون يرغبون في قتل هذا النظام. كما أن مؤيدي محاسبة القيمة العادلة ينتقدون إلى حد ما التعديل الذي يوفر المرونة للإدارة على اختيار طريقة القياس. ومع ذلك، يعتقد المؤيدون أن هذا التعديل سيضعف التنظيم ومن ثم سيتم تخفيف فائدته.

في هذا البحث، نقوم بتقييم ما إذا كان نقد تنظيم محاسبة القيمة العادلة سيؤدي إلى زواله أو ما إذا كان يمكن أن ينجو من هجمة منتقديه وسوف يستمر في الوجود بسبب جوانبه الإيجابية. توضح تحليلاتنا لمزايا وعيوب هذه اللائحة أنها تخدم غرضاً مفيداً لتوفير معلومات شفافة وموثوقة ودقيقة عن قيم الأصول للمستثمرين، خاصة في ظل ظروف السوق المستقرة. ومع ذلك، فإن فائدته خلال ظروف السوق غير السائلة وغير المستقرة يتم تعزيزها عن طريق اختيار طريقة قياس مناسبة لتحديد القيمة العادلة، على النحو المنصوص عليه في SFAS 157 وكذلك في IFRS 13.

وهكذا، توضح مناقشتنا أنه على الرغم من الانتقادات الشديدة لهذه اللوائح من قبل المتخصصين في البنوك، فإن صانعي السياسة والجهات التنظيمية يعتقدون أن القيمة العادلة للأصول تعكس قيمة اقتصادية أفضل وتوفر موثوقية أعلى للمعلومات المبلغ عنها. تم تصحيح بعض نقاط الضعف الكامنة في اللوائح الأصلية عن طريق تعديل هذه اللائحة. بناءً على مناقشة مزايا وعيوب محاسبة القيمة العادلة، نعتقد أن النقاش حول زوال هذه اللائحة سابق لأوانه. في الواقع، فإن الاحتمالات تؤيد بقاءها بدلاً من زوالها. ومع ذلك، هناك ما يبرر الحذر في استخدام هذا النظام عندما تكون الأسواق المالية غير مستقرة وغير سائلة و/أو تعاني من انكماش حاد. وسوف نقوم بتقسيم البحث إلى ثلاث جوانب، فالجانب الأول يختص بمنهجية البحث، أما الجانب الثاني يختص بالأزمة المالية وأسبابها، أما الجانب الأخير فيختص بدراسة محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالأزمة المالية.

١-١. مشكلة البحث: وجهت العديد من الانتقادات إلى مفهوم محاسبة القيمة العادلة باعتباره بديل غير ملائم للقياس عوضاً عن مبدأ التكلفة التاريخية، حتى أنه وجهت لهذا المفهوم أصابع الاتهام في وقع الازمات المالية العالمية، التي شلت الاقتصاد العالمي مسببة الركود لعدة سنوات وافلاس العديد من الشركات الكبرى، في المقابل كان المبررات التي قدمت من قبل منظمي وصناع المعايير المحاسبية الدولية داحضة لهذه الاتهامات والانتقادات بل انها عززت بالعديد من الأدلة، لذا في هذا البحث تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: هل أن محاسبة القيمة العادلة كانت المسبب لوقوع الازمات المالية العالمية؟ أم أنها المسبب للكشف عنها وعند حقيقة وجودها؟

١-٢. فرضية البحث: يبني البحث على فرضية مفادها: أن هناك علاقة وثيقة بين محاسبة القيمة العادلة والازمات المالية العالمية الدولية، إلا ان هذه العلاقة كانت مبنية على دور محاسبة القيمة العادلة في الكشف عن تلك الازمات وليس التسبب في وقوعها.

٢-٣. أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية موضوع محاسبة القيمة العادلة في ممارسات العمل المحاسبي، وتغوله الكبير في مجال القياس على حساب تضيق المساحة التي أصبح يشغلها مبدأ القياس بالتكلفة التاريخية، وانعكاسات هذا الامر في عدالة وحقيقة الرقم المحاسبي المفصح عنه في التقارير المالية، ومن ثم تأثيره على واقعية تقييم الشركات في الأسواق المالية، مما يسهم وبصورة مباشرة في الكشف عن الازمات المالية التي يمكن ان تكون مسترة بالقياسات التاريخية ومظلة الاستحقاقات المحاسبية.

٢-٤. أهداف البحث: يهدف البحث إلى ما يلي:

- أ. التعريف بالأزمات المالية العالمية ومسبباتها وإمكانية إدارتها.
- ب. التعريف بمفهوم محاسبة القيمة العادلة، وتقييمه من حيث الانتقادات والمزايا.
- ج. مناقشة العلاقة التبادلية بين الازمات المالية العالمية ومحاسبة القيمة العادلة.
- ٢-٥. **أسلوب البحث:** يناقش البحث مفهوم الازمة المالية العالمية واسبابها وما لها من اثار على البيئة المحاسبية وخاصة محاسبة القيمة العادلة من خلال الاعتماد على مجموعة من البحوث والدراسات المتعلقة بالموضوع، وتم استخدام المنهج الوصفي والاستنباطي بهدف الوصول الى هدف البحث واختبار فرضيته.
٢. **مفهوم الازمات المالية العالمية وأسبابها:**
- ٢-١. **مفهوم الأزمات المالية:** الازمة قد تكون في بدايتها المشكلة وقد لا يرى أو لا يريد البعض في اعطاء حدود كل من هذه المفاهيم وذلك اما لغرض تقليل خطرها أو لعدم اعطاؤها الاهمية اللازمة لمجابهتها.
- فبالازمة تمثل الصدمة لحصول امر ليس بالحسبان يؤثر تأثيراً مباشراً على النظام المقصود بل يشكل امر محرج لحالة النظام الذي يرأسه. أو بان الازمة هي موقف يضم درجة كبيرة من التهديد لمصالح للدولة أو النظام حيث يصبح من المهم على اصحاب القرار في هذا الحال اتخاذ القرار المناسب قبل ان يكون الموقف أصعب ويصبح القرار غير مناسب في مواجهة الاحداث المتسارعة.
- اما المشكلة فهي حالة عدم الاستقرار أو عدم الرضا نتيجة لوجود بعض المعوقات وقد تكون سببا أو بداية للازمة إذا اتخذت طريقا متسارعا وصعبا بسبب حساب أو توقع نتائجه بصورة دقيقة ويحتاج التعامل مع الازمة الى السرعة في اجراءات الاصلاح.
- فالمشكلة التي تبقى بدون معالجة لمدة طويلة قد تكون مدخل للازمات والانهيارات.
- فالكارثة هي الحالة التي تحدث فعلا وتؤدي الى تدمير وخسائر في الموارد المادية والبشرية أو كلاهما واسباب الكوارث تكون دائما مباشرة ويمكن حصرها خلال مدة زمنية محددة. من هذا المدخل نجد ان النظام الاقتصادي والمالي غالبا ما يتعرض بحكم حركته واحداثه الى أزمات ومشاكل وكوارث ولكن قد تختلف من حيث النوع والكم والظروف والاسباب والتداعيات ولكن عندما نحدد المعنى العلمي الدقيق للازمة في علم الاقتصاد نجد انها ترتبط بالدورات الاقتصادية التي ترتبط بحادث معين وبقوة بحيث إذا ما حصل انهيار عنيف أو حاد تأثر النظام المالي والاقتصادي ومن ثم وقوع الازمة الاقتصادية كما حصل في بورصة الاوراق المالية في الولايات المتحدة التي انجبت ازمة. وان حدوث الازمات تمثل حالة متكررة في النظام الرأسمالي وتمثل أحد النتائج الطبيعية والازمة المالية هي التراجع في اسعار نوع أو أكثر من الموجودات. والموجودات اما راس مال يستخدم في العمليات الرأسمالية مثل الآلات والمعدات والابنية واما موجودات مالية هي حقوق ملكية أو مخزون أو انها حقوق ملكية للموجودات المالية وهذه تسمى مشتقات مالية ومنها العقود المستقبلية فاذا انخفضت قيمة موجودات ما بشكل فجائي فان ذلك يؤدي الى افلاس قيمة الشركات التي تملكها قد يحصل مثل هذا الانهيار المفاجئ في قيمة الموجودات نتيجة انفجار (فقاعة مالية) مثلا. والفقاعة السعرية أو فقاعة المضاربة كما تسمى احيانا، هي شراء وبيع كميات كبيرة من موجود أو أكثر من الموجودات المالية أو المادية الاسهم أو المساكن مثلا، بأسعار تفوق اسعارها السوقية. (عبود، ٢٠٠٩)

- لقد عرف الباحثون الأزمة بعدة تعريفات منها: (المشهداني، الشام، ٢٠١٨: ١٦٠)
- خلل يؤثر تأثيراً ملموساً على النظام ويهدد الافتراضات التي يستند عليها النظام.
 - حدث أو تجمع أحداث أو موقف غير متوقع حدوثه يزلزل قدرة الأفراد أو المؤسسات أو جزء منها على الاستمرار.
 - حالة تغير في أوضاع غير مسيطر عليها يمكن أن تؤدي إلى نتائج غير مرغوبة إذا لم تتمكن من إيجاد حلول للسيطرة عليها.
- ٢-٢. جذور الازمة المالية العالمية:** هناك أحداث اقتصادية سابقة لازمة المالية العالمية تعود الى الازدياد في القروض العقارية الممنوحة برهون عقار من قبل المؤسسات المالية الأمريكية بمعدل فائدة متغيرة ترتفع كلما رفع البنك المركزي اسعار الفائدة دون وجود ضمانات حقيقية كافية، يمكن استعراض جذور الازمة المالية بالنقاط الآتية: (السعدي، ٢٠٠٩)
- ❖ كانت نسبة الفائدة متدنية مما دفع الى زيادة وتطور هذه القروض وتنوعت فمنها لا غرض السكن أو لا غرض الاستثمار طويل الأجل أو المضاربة.
 - ❖ قامت البنوك بتغيير القروض الممنوحة إلى (التسديد) سندات متداولة في الأسواق المالية من خلال البيع لشركات التوريق.
 - ❖ تم ذلك باعتماد اجراءات ووسائل وأدوات وتقنيات مالية معقدة تمثلت في قيام المصارف ببيع الديون على شكل سندات الى مستثمرين اخرين وقاموا بدورهم برهن السندات لدى البنوك مقابل حصولهم على ديون جديدة لشراء المزيد من تلك السندات، وتكرار تلك العمليات باستخدام الديون للحصول على المزيد من الديون.
 - ❖ توسعت الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي.
 - ❖ بادرت المصارف لتعزيز مركز السندات، فتم التامين على السندات من قبل شركات التامين المشهورة على ان يقوم مالك السند بدفع رسوم التامين عليها للحماية من افلاس البنك او صاحب البيت مما دفع الى اقتناء المزيد من تلك السندات.
 - ❖ بالرغم ان هذه العمليات المعقدة وبسبب انخفاض قيمة هذه العقارات ابتداء من عام 2007 اصبحت قيمتها اقل من قيمة السندات المتداولة والصادرة بشأنها.
 - ❖ لم يعد في امكان الأفراد سداد ما بذمتهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة فأصبحوا دائنين بالالتزامات المالية.
 - ❖ ازدياد تضرر المصارف الدائنة من عدم السداد انخفضت قيمة أسهمها في البورصة وأعلنت عدة شركات عقارية وشركات تامين إفلاسها.
 - ❖ سيطر الارباك على المستثمرين نتيجة عدم الثقة مما دفع في اتجاه قيام المودعين بسحب ودائعهم مما انعكس بنقص سيولة البنوك بالرغم من تدخلات البنوك المركزية والتي تجاوزت الـ ٥٠٠ مليار دولار، كما اصبحت الأسواق المالية بالذعر التام
 - ❖ ازدادت الخسائر الاقتصادية الناتجة عن العجز وخسرت كثير من الأسواق بالخسائر وأصبح العامل النفسي مقيد بالثقة في القطاع المالي بأكمله.
 - ❖ ضعف ثقة المستثمر في الأسواق ولم يعد يثق بجدوى الأدوات المالية الحديثة والمتمثلة في عملية (تسديد الديون) كما فقد المقدرة على تقييم الديون بشكل حقيقي.

٢-٣. أسباب الازمة المالية: الازمة المالية هي آثار ناتجة عن ازمة الرهون العقارية التي ظهرت في العام ٢٠٠٧ سببها عدم سداد ملايين المقترضين ما بذمتهم للمصارف. هذا الامر حصل على اثره تخلخل للاقتصاد الأمريكي ادى بتبعاته الى الاقتصاد الأوربي والاسيوي مسببة افلاس عدد كبير من المصارف والمؤسسات المالية.

فالازمة المالية العالمية ظهرت في القطاع العقاري الأمريكي، حيث ازدادت أسعار العقارات ما بين عامي ١٩٩٧-٢٠٠٧ بنسبة ٨٥% ثم ما لبثت هذه الأسعار بالنزول السريع بعد ذلك دون وجود وجهة نظر موضوعية تفسر أي تغير جذري في النمو السكاني او في سعر الفائدة او في تكاليف البناء كما تشير الى ذلك الكثير من الدراسات. سادت (النيو-ليبرالية) عند استلم جرج دبليو بوش رئاسة الولايات المتحدة الامريكية الذي عين مجموعة المحافظين الجدد، وخفض الرقابة على الأسواق المالية والمصارف بشكل غير سابق، مع ازدياد الإعفاءات الضريبية، فتأخر دور الدولة المراقبة للاقتصاد وارتفاع نسبة الأمريكيين القابعين دون خط الفقر. كما زاد العجز في المالية العامة وميزان المدفوعات الخارجية، وتراكمت الدين العام في الولايات المتحدة الامريكية. وكذلك ما صاحب الحرب في العراق وأفغانستان في زيادة انتشار الازمة المالية العامة الامريكية، من جه اخرى ساهم ازدياد أسعار النفط بالتوافق مع ارتفاع أسعار الخامات الأخرى، فأدى الى ارتفاع كميات من السيولة العالية في المصارف الامريكية والغربية. وقد قامت بعض المصارف والشركات المتخصصة بمنح القروض العقارية باستخدام طريقة جديدة في المنح العقاري سميت (sub primes)، وهي قروض تعطى بدون ملازمة المقرض ودون دراسة مقدرتهم على السداد. فاستعملت مع اشخاص اصحاب سوابق في عدم تسديد الديون. وزادت المصارف على هذا التسليف نسبة الفائدة ما يؤدي الى زيادة المخاطر.

اعتبر عدم تسديد القروض السبب الرئيس لازمة المالية يعود الى الفكر الاقتصادي الذي يقضي بعدم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، وإلى سيطرة الأسواق على القرارات الاقتصادية. ان الازمة المالية العالمية تعود الى العديد من العوامل تجمعت وأدت دورا اساسيا في احداثها. فأزمت الرهون العقارية كانت النواة التي شكلت الازمة التي ازالة الظل عن العديد من العيوب والاختفاقات التي توجد في النظام المالي العالمي. وبالإمكان تحديد الاسباب التي ادت الى طفوا الازمة المالية العالمية وتوسعها بالآتي: (عباس وكريم، ٢٠١٢: ٧٣٤-٧٣٦)

أ. ارتفاع اسعار الفائدة على القروض العقارية وارتفاع اسعار الفائدة التأخيرية، وعدم قدرة المستلفين عن سداد ما بذمتهم وزيادة اعباءهم بالفائدة المركبة، مما ادى الى فقدان العديد من الاشخاص الى فقدان منازلهم للمؤسسات المالية التي سلفتهم.

ب. القطاع المالي ابتعد عن القطاع الحقيقي، فيجب ان يكون القطاع المالي قريبا من القطاع الحقيقي ولكنه أصبح بعيدا جدا عن القطاع الحقيقي الذي يعد اللبنة التي يرتكز عليها القطاع المالي مما يخلق مخاطر كثيرة إذا ما حدثت ازمة للقطاع المالي.

ج. ارتفاع توريق الديون العقارية، وبذلك ادى الى ازدياد الازمة المالية، وهذا من خلال تراكم الديون العقارية في امريكا وتغيير السندات وتسويقها الى الاسواق العالمية، وبذلك ارتفعت مبيعات الديون الرديئة ودفع الى نقص في قيمة هذه السندات المغطاة بالموجودات العقارية في الاسواق الامريكية الى ما يقارب من ٧٠% من قيمتها.

د. نقص في الرقابة على المؤسسات المالية فالرقابة تفرضها البنوك المركزية ووزارات المالية عن هذه المؤسسات الضعيفة، فضلاً عن عدم اتباع مقررات لجنة بازل وعدم الالتزام بمعاييرها على تلك المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية.

هـ. انهيار عدد من شركات التأمين بسبب قيام مالكي السندات العقارية في الولايات المتحدة بالتأمين على موجود تلك السندات لدى شركات التأمين، وعند عدم قدرة اصحاب الديون العقارية على السداد، طالبوا شركات التأمين بالسداد عنهم. مما ادى الى خسارة شركات التأمين مبالغ عالية لذلك أفلس عدد من شركات التأمين والبقية انقذتهم الحكومة الأمريكية من الانهيار عن طريق تأميمه. ويضيف باحث اخر أسباب اخرى للأزمة المالية وتعددت الأسباب التي كانت خلف هذه

الازمة كما يأتي: (عبود، ٢٠٠٩)

❖ توفير السيولة بإجراءات بسيطة

❖ تبسيط قيود الاقراض والتدقيق

❖ عدم اخذ الحذر من جانب المقترض وسياسة الاقراض

❖ هزلة اليات الرقابة المالية

من ناحية اخرى قد ينظر اخرون أن الأسباب هي الاتية: (عبود، ٢٠٠٩)

❖ الاسباب الاقتصادية.

❖ الاسباب القانونية.

❖ الاسباب المحاسبية.

❖ الاسباب الاخلاقية.

٢-٤. **العوامل المالية التي أدت إلى الأزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩:** في عام ٢٠٠٧، بلغ قطاع العقارات في الولايات المتحدة ذروته، وبدأت أسوأ أزمة مالية منذ ثلاثينيات القرن العشرين. وقد قيل إن الأزمة المالية نشأت أساساً عن طريق قوانين الرهن العقاري المتساهلة في الولايات المتحدة وبتطوير الأدوات المالية الغريبة، مثل الرهون العقارية المورقة في شكل CMOs (التزامات الرهن العقاري المضمونة)، CDSs (مقايضة التخلف عن سداد الائتمان)، وما إلى ذلك. يوضح Demyanyk وHempert بشكل محدد دور الرهن العقاري الثانوي، الرهون العقارية في الأزمة المالية الأخيرة. إنها توفر دليلاً "على أن صعود وسقوط سوق الرهون العقارية عالية المخاطر يتبع سيناريو ازدهار الإقراض الكلاسيكي، والذي يؤدي فيه النمو غير المستدام إلى انهيار، أسهمت العوامل التالية فيما يتعلق بالرهن العقاري عالي المخاطر بشكل خاص في الأزمة: انخفاض أسعار الفائدة، وممارسات التوثيق الضعيفة من قبل منشئي الرهن، ومنتجات مشتقة من الرهن العقاري معقدة تهدف إلى توسيع عالم المستثمرين الراغبين في الاستثمار في أسواق الرهن العقاري، وممارسات إدارة المخاطر كما أن تأخر السوق و الابتكارات زاد في التدهور، فإن التصنيفات المواتية من وكالات التصنيف لالتزامات الرهن العقاري المضمونة (CMOs) والتزامات الديون المضمونة (CDOs) أضافت الوقود إلى النار. أدت هذه الظروف إلى ارتفاع مزعزع للاستقرار في النهاية. هناك سببان لهما دوراً مميزاً في هذه الأزمة المالية.

أولاً. كان هناك شهية غير عادية للمخاطرة في الأسواق المالية العالمية في منتصف الأعوام ٢٠٠٠-٢٠١٠. كانت الهوامش بين السندات ذات العائد المرتفع والسندات الأمريكية، والهوامش بين سندات الأسواق الناشئة والسندات الأمريكية ضيقة للغاية. ينعكس هذا الانخفاض في سعر

المخاطرة خلال الأعوام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦ بشكل واضح في إحصائيات سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة. في عام ٢٠٠٥، ارتفع رصيد ديون الرهن العقاري بمقدار ١,٣ تريليون دولار، وفي عام ٢٠٠٦ زاد ١,٠ تريليون دولار. تم تأمين ما يقرب من نصف هذه القروض العقارية الجديدة من قبل منظمات الإدارة الجماعية غير الطوعية، وهو ما تسميه الصناعة "أوراق التسميات الخاصة". تشتمل منظمات الإدارة الجماعية غير المرتبطة بالضمان على توريق القروض التي لا تتفق مع المعايير المطلوبة من قبل شركات تأمين الرهن العقاري التابعة للحكومة الأمريكية. تعكس الأرقام تجاوزات ازدهار الرهن العقاري؛ الحصة المتزايدة من قروض الرهن العقاري وحماس المستثمرين لتحمل هذه المخاطر.

ثانياً. لم يكن هناك هيكل للحوافز وضع أي معنى لضبط النفس على نشأة القروض العقارية. كانت عملية الإنشاء مدفوعة أساساً بطلب المستثمر المذكور أعلاه. يستنتج Fender and Mitchell، الخبراء في معاملات التمويل المهيكل، أن من المرجح أن يوفر المصدرون للمقترضين المحتملين فحصاً دقيقاً إذا احتفظ المنشئ بجزء من التوريق. أظهرت Sherlund و Nadauld أن عملية التوريق دفعت العديد من البنوك إلى شراء الرهون العقارية ذات النوعية الرديئة، خاصة إذا كانت القروض في المناطق الجغرافية حيث ارتفعت أسعار المنازل بسرعة. مما لا شك فيه، أن اقتراح وزارة الخزانة في عام ٢٠٠٩ الذي يشترط على جميع المصدرين الإبقاء على مصلحة اقتصادية في القروض المضمونة يعكس القلق فيما يتعلق بجوانب عملية سندات الرهن العقاري التي ساهمت في الأزمة. زيادة في أسعار الفائدة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ إضافة إلى الأزمة. وجد العديد من المقترضين الذين تم تحديد معدلات الرهن العقاري الأولي لديهم بمستويات منخفضة من "التشويق" فجأة أن مدفوعات الرهن العقاري الخاصة بهم قد زادت بشكل كبير. خلال هذه الفترة من عام ٢٠٠٧، بدأت تظهر علامات ضعف كبيرة في سوق العقارات. أدى عدم دفع القروض العقارية إلى زيادة حادة في حبس الرهن التي بدأت في الآونة الأخيرة فقط في التباطؤ. تفاقمت الأزمة المالية بسبب أسواق المشتقات، التي تضررت بشدة من التخلف عن السداد في أصول الرهن العقاري الأساسية. شهدت الشرائح العليا من منظمات الإدارة الجماعية غير التابعة للوكالة، والتي تم تصنيفها وفقاً لتصنيف AAA، خسائر كبيرة على الرغم من التحسينات الائتمانية التي استخدمها مُصدرو منظمات الإدارة الجماعية للحصول على أعلى تصنيف ائتماني. تشير بيانات بنك التسويات الدولية للفترة المنتهية في يونيو ٢٠٠٩ إلى أن المبلغ النظري من CDS المعلقة انخفض إلى ٣٦,٠ تريليون دولار من ٥٨,٢ تريليون دولار في منتصف عام ٢٠٠٧ تأثير سلبي على سوق الائتمان، مما ساهم في تدهور الأسواق المالية العامة (Jaggi et al., 2010: 472-474)

٣. السبب والمسبب في العلاقة بين الازمات المالية العالمية ومحاسبة القيمة العادلة

٣-١. محاسبة القيمة العادلة والأزمة المالية: لقد حفزت الأزمة المالية المستمرة الكثير من الأصابع على محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية، على النحو المنصوص عليه في كلتا المجموعتين من المعايير المحاسبية المستخدمة من قبل الشركات المدرجة في جميع أنحاء العالم، وتحديدًا مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة والمبادئ الدولية للمحاسبة. معايير التقارير المالية (IFRS). حدد القادة الماليون البارزون مثل مارتن سوليفان، الرئيس التنفيذي السابق لشركة AIG، وهنري دي كاستريس، الرئيس التنفيذي لشركة AXA، القيمة العادلة والاستخدام الواسع النطاق ذي الصلة للمحاسبة من السوق إلى السوق كعامل رئيسي في الأزمة.

تعبيراً عن هذه الآراء، أعرب المفوض الأوروبي تشارلي مكريفي عن قلقه حول "أثر العلامة على تقييم السوق عندما تصبح الأسواق بشكل عام غير سائلة وغير عقلانية". عند الفحص الدقيق، لا يوجد نقد واحد فقط للمحاسبة على القيمة العادلة، ولكن هناك نقدين يركزان على التوالي على السيولة والدورية. يركز نقد السيولة على المنتجات المعقدة الناتجة عن توريق الأصول، مثل قروض الرهن العقاري، والتي تشكل جوهر الأزمة المالية الحالية. يحدد كل من المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة القيمة العادلة للأدوات المالية في إطار من ثلاثة مستويات: يتم تعيينها كسعر السوق الملحوظ للأداة، أو (في غياب السابق) سعر السوق الملحوظ لبند مماثل، أو (إذا لم يكن من الممكن العثور على أي من العنصرين السابقين) نتيجة نموذج التقييم المالي. يشير انتقاد السيولة إلى أن ظروف السوق للعديد من الأدوات المالية المعقدة منذ أغسطس ٢٠٠٧ تنسم بعدم توازن بين العرض والطلب، مما يعني أن أسعار السوق أصبحت غير طبيعية بسبب تبخر السيولة وقد لا تحمل أي علاقة بالقيمة الأساسية المحددة على أنها إمكانات محتملة. لتوليد التدفقات النقدية المستقبلية. مؤشرات سعر الأدوات التي قد تعتبر "مماثلة" للأغراض المحاسبية (المستوى الثاني في تعريف القيمة العادلة)، مثل مؤشرات ABX المنشورة من قبل شركة المعلومات المالية، انخفضت قيمتها بشكل كبير منذ أغسطس ٢٠٠٧، والتداول أحجام التداول على المؤشرات محدودة بحد ذاتها. وهكذا، تذهب الحجة، القيمة عادلة تلزم البنوك بتسجيل انخفاض في القيمة لا مبرر له بالأساسيات الاقتصادية، مع انخفاض مماثل في حقوق المساهمين. للمحافظة على نسب الملاءة المالية، يتم إجبارهم إما على زيادة رأس المال الجديد في ظل ظروف التقييم المنخفضة على حساب المساهمين الحاليين، أو لتقليل الإقراض مع خطر التأثير الاكتتابي على الاقتصاد ككل. انتقاد procyclicality هو أوسع نطاقاً بكثير. فإن فكرة أن أسعار السوق عندما يمكن ملاحظتها توفر أفضل مؤشر ممكن للقيمة هي فكرة معيبة، لأنها تعزز القوة الواضحة لميزانيات البنوك في أعلى الدورة وتقللها بنفس المقياس في الأسفل. يشير أصحاب هذه الحجة في كثير من الأحيان إلى البحوث الاقتصادية التي أظهرت لعقود من الزمان أن الأسواق غير مكتملة في كثير من الأحيان، حتى في الحالات العادية في أوقات الفقاعات المضاربة أو الذعر الجماعي، خاصة بسبب عدم تناسق المعلومات والاختلافات بين المشاركين في السوق من حيث المعتقدات والسلوك. من خلال منح الكثير من الأهمية للأسواق، فإن المعايير المحاسبية ستكون بالتالي السبب في إبراز كل من الطفرات والكساد. هذا النقد يشك في محاسبة القيمة العادلة ليس فقط عند تطبيقها على الأوراق المالية غير السائلة، ولكن أيضاً بعبارات عامة مثل المبدأ التوجيهي للاعتراف المحاسبي بمجموعة واسعة من الأدوات المالية. الصعوبات التي تشير إليها هذه الانتقادات حقيقية بدرجة كافية. لكن استنتاج السياسة الذي يخلصون إليه، وهو أنه ينبغي تعديل المعايير الحالية بشكل مؤقت أو دائم من أجل تقييد نطاق محاسبة القيمة العادلة، لا يزال غير مقنع، لثلاثة أسباب على الأقل. لا توفر أي بدائل موثوق بها للمعايير المعمول بها حالياً. يتجاهل التأثير السلبي الذي قد ينتج عن فقدان البيانات المقدمة حالياً من خلال التقارير المالية في الامتثال لهذه المعايير. وهي تشوش على نحو غير مفيد التمييز بين الشواغل المحاسبية والحذرية، والتي تتوافق مع أهداف مختلفة ويجب تمييزها بعناية أكبر. النقد في حيرة لمرافقة حججهم مع المقترحات المضادة ذات مصداقية. في حين أنه من السهل تحديد الأخطاء الكامنة في محاسبة القيمة العادلة، فمن السهل تحديد بديل الطريقة التي من شأنها أن تقي بشكل أفضل بميزات الملاءمة والموثوقية

وقابلية المقارنة والفهم، والتي يسندها توافق آراء واسع، وكذلك بيانات مبادئ رسمية، إلى معايير المحاسبة المالية. إشارة إلى الأسعار التاريخية، التي ذكرناها أحياناً في هذا النقاش، توفير معلومات أقل قابلية للمقارنة وأقل صلة بكثير، ويتم رفضها بوضوح من قبل مستخدمي المعلومات المالية، ومن أبرزهم المستثمرين الماليين. إشارة إلى الأسعار الافتراضية التي حددتها السلطات العامة، والتي كانت مبدأ المحاسبة الموجه للاقتصادات المجمع، تمتع بمصادقية أقل، على الأقل بين معظم الاقتصاديين والمشاركين في سوق رأس المال. عندما يكون هناك سوق سائل وعميق، فإن فكرة أن قيود المحاسبة يمكن أن تكون مثبتة باستمرار فوق أسعار السوق تتناقض مع الحكمة ولا تدقق في التدقيق لفترة طويلة. تشكل الأدوات المالية غير السائلة تحدياً أصعب، ولكن حتى هناك، فإن فكرة تقليص نطاق القيمة العادلة لم تولد بدائل ذات مصداقية لمعايير المحاسبة الحالية، والتي هي نفسها مختلطة في جوهرها (العديد من الأصول خارج نطاق القيمة العادلة) ثمرة عقود من التجارب والأخطاء. يتمثل أحد الخيارات المقترحة في بعض الأحيان في استبدال الإشارة إلى الأدوات "المماثلة"، والتي تعتبر أساسية للصعوبات الحالية التي تحيط بمنتجات التوريق، أو بواسطة نموذج تقييم داخلي، أو "علامة لنموذج" (بموجب محاسبة القيمة العادلة، يُسمح بالتعليم على النموذج فقط عندما لا يمكن ملاحظة أسعار السوق للأدوات المماثلة). تُستخدم النماذج بالفعل على نطاق واسع، وقد تساعد في الشفافية إذا كانت مدعومة بمعلومات مفصلة حول الأدوات والافتراضات الأساسية. لكنها توفر أيضاً للإدارة مجالاً واسعاً لتحديد المعلومات الرئيسية، مثل معدل الخصم ومستقبل التدفقات المالية، ومن ثم التأثير على القيمة التي قد يعينها النموذج لأداة معينة. ومن ثم، فإن الغالبية العظمى من المستثمرين يرون أن النماذج هي الحل الأخير، ويميلون إلى تفضيل مراجع أسعار السوق عند وجود مثل هذه المراجع.

تم طرح مقترحات أخرى لتخفيف الصدمة المحاسبية الناتجة عن اضطراب السوق بالنسبة للشركات المالية، لكن لا شيء يفوز في اليوم.

في مقال تعليق نُشر في ٣ أبريل ٢٠٠٨ في الفاينانشيال تايمز، ثلاثة أعضاء من مجموعة الخبراء التقنيين التابعة للمجموعة الاستشارية الأوروبية لإعداد التقارير المالية (EFRAG3)، وجميع الموظفين أو الموظفين السابقين في الشركات الكبرى المدرجة (BP و Bear Stearns و Siemens على التوالي)، اقترح آلية لتهدئة أسعار السوق على مدى فترة ستة أشهر إلى سنة واحدة لتكون بمثابة مقياس لتدوين الأصول المالية. لكن هذا الاقتراح، الذي سيضعف محتوى المعلومات في البيانات المالية بجعلها أقل استجابة لحركات السوق، لن يساعد بالضرورة على تحقيق الهدف الذي يسعى إليه مؤلفوها. في الحالة المحددة التي ركزت على النقاش، واستخدام مؤشرات ABX كمرجع سعر للأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري، يمكن القول إنه لم يحسن كثيراً من البنوك. اعتباراً من أواخر أبريل ٢٠٠٨، وعلى الرغم من الانتعاش الأخير، ظلت قيمة هذه المؤشرات منخفضة منذ أكثر من ستة أشهر، وسيظل متوسط هذه الفترة ينتج "قيمة منخفضة بشكل مصطنع" مقارنة بما ينتقده المعارضون. تعتبر القيمة "أساسيات اقتصادية". في حين أن بدائل القيمة العادلة لا تطرح أي إجابات واضحة على الاحتياجات العاجلة، فإنها من ناحية أخرى لها ميزة ضارة محتملة. هذه المقترحات تقلل المعلومات المتاحة للمستثمرين وغيرهم من حسابات القيمة العادلة هي كبش فداء خاطئ لهذه الأزمة من المعلومات المالية، وفي كثير من الحالات تزود الشركات بالأدوات اللازمة "لإدارة الأرباح" ولتشويه التقارير بطريقة تؤدي إلى محاسبة القيمة

العادلة، حتى ضرب من خلال تجفيف السيولة، لا يسمح، أو على الأقل ليس بنفس الدرجة. ومن ثم، إذا تم تبني مثل هذه المقترحات، فمن المرجح أنها تنطوي على علاوة مخاطرة أعلى للأسهم بشكل عام، وضعف أداء السوق. وقد لوحظ هذا التأثير بطريقة مذهلة في اليابان في التسعينيات سمحت وزارة المالية للمصارف بتجنب انخفاض قيمة الأصول التي تم تخفيض قيمتها نتيجة للاكتئاب في السوق. كانت النتيجة هي فقدان الثقة في التقارير المالية للبنوك، والتي يعتقد معظم المراقبين اليوم أنها ساعدت في تفاقم الأزمة المالية بدلاً من تخفيفها.

الخوف المرتبط بإفراط محتمل في تقديم الخسائر بسبب إن محاسبة القيمة العادلة في ظل ظروف السوق غير العادية لا تستند في أفضل الأحوال إلا بشكل هامشي على الملاحظة التجريبية لسلوك السوق. خلال الأشهر القليلة الماضية، أظهرت الأسواق في مناسبات مرونة كبيرة لإعلان الخسائر المحاسبية المذهلة في بعض الأحيان من جانب البنوك. في حالة جديرة بالملاحظة بشكل خاص، أدى إفصاح بنك UBS عن شطب ١٩ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠٠٨، في ١ أبريل، إلى ارتفاع بنسبة ١٥٪ تقريباً في سعر السهم مقارنة مع سعر الإغلاق في اليوم السابق، والذي تم الحفاظ عليه خلال أيام التداول اللاحقة. على النقيض من ذلك، فإن الحلقات التي فقد فيها السوق فجأة الثقة في شركة مالية، على سبيل المثال في Bear Stearns في ١٣ و ١٤ مارس ٢٠٠٨، لم تكن مرتبطة بالإفصاحات المحاسبية الجديدة ولكن بمخاوف أكثر جوهرية حول السيولة الجوهرية والملاءة المالية. بمعنى آخر، يبدو أن الأسواق لا تعمى عن طريق ميزات "مصطنعة" لبيانات المحاسبة.

المشاكل التي تواجهها حقيقية وتتعلق بخلل في السوق نفسه، بدلاً من الطريقة التي يتم بها الإبلاغ عن السوق من خلال المحاسبة. في نهاية اليوم، يمكن وصف محاسبة القيمة العادلة على النحو المنصوص عليه حالياً وفقاً لمعايير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة، وذلك تشبيهاً لتصوير تشرشل للديمقراطية، باعتباره أسوأ نظام باستثناء جميع الأنظمة الأخرى. إن الإشارة إلى "عناصر مماثلة" مثل مؤشرات ABX بعيدة عن المثالية في الظروف الحالية، لكن هذا لا يستدعي حدوث تغيير في المعايير، حيث لا يوجد معيار بديل سيؤدي بشكل مقنع إلى محاسبة أفضل في بيئة السوق المضطربة الحالية. ومع ذلك، هذا لا يعني أن المعايير، سواء كانت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة، مثالية. ستخضع بالتأكيد للتعديلات في السنوات القادمة، حيث اقترح رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) نفسه مؤخراً. لكن النطاق المخصص للمحاسبة العادلة والقيمة السوقية لا يبدو مفرطاً في ضوء خصائص الأسواق المالية في العالم المتقدم، والدروس المستفادة مستمدة من الأزمات الماضية. تقييد هذا النطاق لن يشفي العلل الحالية للأسواق. على العكس من ذلك، فإن ذلك قد يؤدي إلى المخاطرة في جعلها أسوأ، وذلك بتقليل مستوى الثقة لدى المستثمرين والمراقبين في حسابات شركات الخدمات المالية المنشورة. ويرى الباحثين أن هناك أزمات مالية سابقة قبل استخدام القيمة العادلة فهي ليس بسبب القيمة العادلة آنذاك، وإن استخدام القيمة العادلة ليس لها تأثير على الإزمة لو استخدمت بكفاءة وفعالية، ولكنها استخدمت بغرض التحريف وإدارة الأرباح وإن النفس البشرية معرضة للترغيب والكسب، فيجب أن يكون المحاسب متعلم ولا يقبل السلوك غير الأخلاقي في استخدام الأساليب المحاسبية.

هناك حاجة إلى تغييرات أخرى من أجل مواجهة التحديات الناجمة عن الأزمة الحالية، والتي هي بالفعل أزمة مالية إلى حد كبير أولاً، يجب تصحيح أوجه القصور في القياس في ظل ظروف السوق الحالية قدر الإمكان من خلال توفير المعلومات المناسبة في ملاحظات الكشف للحسابات. هذا من شأنه أن يسمح للمستخدمين بوضع البيانات المالية في منظورها الصحيح، وخاصة عندما يتم تشكيلها من خلال إشارات السوق المخفوقة. في مارس ٢٠٠٨، هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) أوضح وعزز هذه المتطلبات من المعلومات في خطاب موجه إلى جميع الجهات المصدرة للأسهم المدرجة في الولايات المتحدة. تم وضع توصيات مماثلة من قبل منتدى الاستقرار المالي (FSF) في تقريره المقدم إلى وزراء مالية مجموعة السبع في أبريل ٢٠٠٨ (منتدى الاستقرار المالي، ٢٠٠٨). من المحتمل أن يتم تعزيز متطلبات معايير IFRS في هذا الجانب في المستقبل، على الرغم من التقدم الذي تم تحقيقه بالفعل من خلال بدء نفاذ معيار IFRS 7 في ٢٠٠٧ في إفصاحات الأدوات المالية. إلى جانب المعايير نفسها، تعد كيفية تطبيقها مشكلة أساسية، غالباً ما يتم التقليل من أهميتها في أوروبا. تعد الجودة والاتساق الدولي لتنفيذ وإنفاذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أمراً حيوياً للاستقرار المالي، كما أكدت لجنة الإشراف المصرفي في النظام الأوروبي قبل بدء الأزمة (لجنة الإشراف على البنوك في ESCB، 2006). من هذا المنطلق، فإن الوضع الحالي في الاتحاد الأوروبي هو سبب مشروع قلق، كما يتضح بوضوح من جدل في مارس ٢٠٠٨ حول السياسات المحاسبية التي اختارها Socie'te' Ge'ne'rale لحجز الخسائر الناجمة عن أنشطة التداول لموظفيها السابق جيوروم كترفيل.

قد تؤدي الأزمة المالية الأوروبية إلى إعادة النظر في أوضاعهم المجزأة الحالية والتفكير في إطار أكثر مصداقية لرصد تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وفرض عقوبات على الممارسات غير السليمة، وتقديم التوجيه ذي الصلة. بالنسبة للأوروبيين، قد يسير هذا أيضاً نحو الحد من المخاطر السياسية التي قد تظهر في حالة التأثير المهيمن لكبير المحاسبين في SEC على مبدأ تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. علاوة على ذلك، فإن المعلومات المحاسبية، بما في ذلك جميع الإفصاحات التي تفرضها المعايير، ليست سوى جزء واحد من المعلومات المالية المقدمة من شركات الخدمات المالية. كما أشار FSF بحق في تقرير أبريل ٢٠٠٨، يجب تحسين مقارنة المعلومات المتعلقة بالمخاطر المالية مع مستواه الحالي، لا سيما في ضوء الدروس المستفادة من الأزمة المالية وانخفاض الأهمية النسبية المخصصة للتصنيفات الائتمانية. يعد تحسين الكشف عن المخاطر المالية عاملاً حاسماً في دعم نظام الاستقرار المالي. يجب التفكير في الأمر، ليس فقط بالنسبة للقطاع المصرفي المنظم، ولكن أيضاً للجهات المالية غير الخاضعة للتنظيم على نطاق أوسع. أخيراً وليس آخراً، يجب التمييز بشكل أكبر مما كان عليه الحال حتى الآن بين متطلبات المحاسبة المالية، لأنها تنطبق على الشركات المدرجة على وجه الخصوص، والمتطلبات التحوطية التي يفرضها المشرفون على الشركات المالية. المقياس المحاسبي لحقوق المساهمين هو محاسبة القيمة العادلة هي كبش فداء خاطئ لهذه الأزمة ببساطة ليست أفضل وسيلة لتتبع رأس المال المصرفي لأغراض حصيفة. كما لدينا جدال بأن التأثير المؤيد للدورة المحاسبية للقيمة العادلة لا يضعف أهميتها بالنسبة إلى المستثمرين الذين يحتاجون إلى قدر من الوضع المالي للشركة في وقت معين في ظل ظروف السوق في تلك اللحظة.

ومع ذلك، قد يكون من المنطقي تصحيح بعض آثار دورة متعددة السنوات عند تحليل المعلومات المالية في إطار احترازي. من وجهة النظر هذه، تحمل اتفاقية بازل نقاط ضعف عند اختبارها في الأزمة المالية الحالية، ومن المرجح أن يتم مراجعتها في السنوات القادمة. إن تقرير FSF الذي تم ذكره بالفعل والبيان المقابل لوزراء مالية مجموعة السبعة ومحافظي البنوك المركزية في ١١ أبريل ٢٠٠٨ دليل على أن هذا التمييز بين الاعتبارات المحاسبية والحصافة، والتي غالباً ما يتم إهمالها في الماضي القريب، قد يتم الاهتمام بها من قبل السلطات العامة. من الضروري إجراء نقاش قوي حول القيمة العادلة بسبب الاضطراب المالي الحالي، والذي يوفر اختباراً حقيقياً للمعايير المحاسبية في العالم الحقيقي. لم يقدم هذا الاختبار حتى الآن أي سبب لعودة الاختيار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ لتبني معايير المحاسبة الدولية المصممة أساساً لتلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات المالية، بما في ذلك نطاق الإنصاف محاسبة القيمة كما هو محدد حالياً بواسطة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. حتى في الظروف الاستثنائية التي سادت الأسواق المالية منذ أغسطس ٢٠٠٧، فإن كسر ميزان الحرارة المالي أو تعديله لن يحسن صحة المريض، ولن يؤدي إلا إلى جعل مهمة الأطباء أكثر صعوبة بعض الشيء. (Véron, 2008: 63)

٣-٢. دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية: أدت اللوائح المحاسبية من السوق إلى السوق، التي تم تطويرها لتوفير معلومات موثوقة للمستثمرين، إلى تفاقم الأزمة المالية. كان الغرض من هذا النظام لتعديل قيمة الأوراق المالية القابلة للتسويق إلى القيمة السوقية هو تمكين المستثمرين من فهم أفضل للقيمة الحقيقية لهذه الأصول في وقت ما، لكن تطبيقها أدى إلى عواقب غير مقصودة. نتيجة لهذه القاعدة، قيم الأصول المالية تم تخفيض المؤسسات بشكل كبير، وكان هذا التأثير السلبي محسوساً بشكل خاص على الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري. نظراً لأن سوق MBS كان مضطرباً، فقد كان من الصعب بيعها، كما أدى قلة الطلب على MBS إلى انخفاضات أكبر في قيمتها السوقية. وقد قيل إنه إذا تم استخدام أساليب التقييم النقدي القائم على التدفقات النقدية أو التاريخية، فلن تتخفص قيمة هذه الأصول بنفس القدر.

أدى الانخفاض الواسع في القيمة السوقية لـ MBSs إلى FDIC السابق ويعرب ويليام إسحاق، الرئيس، عن قلقه بشأن تنظيم محاسبة القيمة العادلة التي تتطلب من البنوك تحديد الأصول في السوق، وخاصة الأوراق المالية المرهونة. ووفقاً له، فإن تنظيم محاسبة القيمة العادلة هو المسؤول الأول عن الأزمة المالية. شارك العديد من صانعي القرار المالي الآخرين وجهات نظرهم وانضموا إليه في تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه هذه اللائحة في خلق الأزمة المالية. يجادل البعض بأن انهيار سوق الائتمان ليس نتيجة للإقراض المتهور من قبل المؤسسات المالية، ولكن سبب ذلك هو تنظيم المحاسبة من السوق إلى السوق. على الرغم من أنه قد لا يتفق المرء تماماً مع الحجة القائلة بأن التنظيم المحاسبي كان مسؤولاً في المقام الأول عن الأزمة المالية، إلا أن هناك شعوراً واسعاً بين المصرفيين بأن البنوك قد تراكت على قدر هائل من الخسائر غير المحققة بسبب التنظيم من السوق إلى السوق خلال الفترة الأزمة المالية. ونتيجة لهذه الخسائر، انخفضت قدرة المؤسسات المالية على إقراض الأموال بشكل كبير، مما زاد من أزمة الائتمان.

٣-٣. تأثير تنظيم السوق إلى السوق المالية: أصبح أكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة بسبب زيادة استخدام الأوراق المالية المدعومة بالأصول ومشتقات الائتمان التي كان من الصعب تقييم

جدارة الائتمان. تم تطوير نماذج مالية متطورة لتقييم هذه الأصول. استخدمت العديد من نماذج التقييم هذه افتراضات بناءً على أسعار الفائدة السابقة ودورات الائتمان. على الرغم من نقاط الضعف لديهم، ساعدت هذه النماذج في إنتاج تصنيفات ائتمانية AAA للأوراق المالية المستردة من الرهن العقاري والتي جذبت المستثمرين لهذه الاستثمارات المعقدة.

إن تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم ١٥٧ في عام ٢٠٠٧ أجبر الشركات التي تحمل هذه الأنواع من الأدوات على ميزانياتها العمومية على شطب قيمة هذه الأوراق المالية لأن قيمتها السوقية قد انخفضت بشكل كبير. على وجه الخصوص، كان على البنوك شطب قيم القروض بشكل كبير. سجلت صافي المصروفات، في الربع المنتهي في سبتمبر ٢٠٠٩، زيادة سنوية.

علاوةً على ذلك، أثرت اللائحة التنظيمية للقيمة السوقية على الأسعار المتقلبة للأدوات المالية الجديدة، والتي كان لها تأثير متصاعد على تخفيض القيمة بطريقة أخرى. اقترضت العديد من صناديق التحوط والمؤسسات المالية مبالغ ضخمة من الأموال على الأصول في ميزانياتها العمومية. في حالة عدم وجود سوق نشط، تم تخفيض قيمة هذه الأصول بشكل كبير من خلال تطبيق لائحة سعر السوق. تم إجبار بعض الصناديق على بيع الأصول لتلبية طلبات الهامش. في حالة عدم الدفع، استولى الدائنون وبيعت هذه الأصول. أدت الحلقة المفرغة إلى المزيد من انخفاض الأسعار لهذه الأدوات. وتفاقم انخفاض الأسعار بسبب علم نفس السوق. كانت الرافعة المالية المفرطة، والمحاسبة من السوق إلى السوق، والمخاوف من المستثمرين مزيجاً قاتلاً للعديد من الشركات. بشكل عام، هناك شعور عام في السوق بأن محاسبة القيمة العادلة لعبت دوراً مهماً في تفاقم الأزمة المالية التي بدأت بانهيار سوق الإسكان وإدخال أدوات مالية غريبة ومعقدة (Jaggi et al., 2010: 472-481).

٣-٤. القيمة العادلة خلال الأزمة: لتحسين ربحية البنوك، تم تأمين قروض الرهن العقاري باستخدام ما يسمى التسديد وبيعها في سوق رأس المال. كما استغرقت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية بالطبع، عانت البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من خسائر بمليارات الدولارات بسبب عمليات التسديد. نتيجةً لذلك، كانت نتيجة الأزمة: إفلاس بنك الاستثمار ليمان براذرز. بعد ذلك، أجبرت الدول على استثمار مليارات الدولارات من أجل تجميع حزمة إنقاذ واحدة تلو الأخرى لإنقاذ البنوك. فيما يتعلق بهذه الأزمة، تمت مناقشة مقياس القيمة العادلة بشكل نقدي ومحاولة لتحديد دورها.

وان وظيفة وتشغيل محاسبة القيمة العادلة في أوقات الأزمات، في فترات ارتفاع أسعار السوق، ومن ثم، يؤدي زيادة قياس القيمة العادلة إلى تحقيق مكاسب. لم يتم دفع هذه الرسوم من قبل السوق ومن المشكوك فيه ما إذا كان سيتم جمعها على الإطلاق. لا سيما في القطاع المصرفي الاعتراف بهذا المكسب دوراً ذا مغزى إذا نتج عنه زيادة في الأسهم التنظيمية قد يتأثر المزاج الاقتصادي الكلي بقوة بتقلب التقارير والأرباح المتعلقة بقياس القيمة العادلة. المزاج الإيجابي في أوقات الطفرة يؤدي إلى ارتفاع تقديرات الأسعار وتقييمات عالية. لذلك فإن الخسارة في فترات الانكماش هي أعلى بكثير، ومن ثم يؤدي إلى مزيد من التوقعات المتشائمة في الربح. يوضح شفايتزر التأثير المؤيد للتقلبات الدورية لمحاسبة القيمة العادلة على أساس الميزانيات العمومية للبنوك بسبب التأثير القوي بشكل خاص الذي تمارسه هناك. عندما تحتفظ البنوك بالأوراق المالية والأسهم التي تنخفض أسعارها، يجب تخفيض قيمة هذه الأسهم. تتبع البنوك هذه الأوراق المالية من

أجل مواجهة هذه الخسائر، مما يؤدي مرة أخرى إلى خسائر. إذا تصرف جميع البنوك وفقاً لهذا النمط، فسيؤدي ذلك إلى دوامة تسارع من انخفاض قيمة الاستهلاك. التخفيض الكبير في القيمة الناتج عن الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة جعل من الضروري إضعاف اللوائح المحاسبية الدولية ٣٩ من خلال إدخال تعديل. وقد أدى ذلك إلى قبول المزيد من عمليات إعادة التصنيف، ومن ثم سمح بتعليق قياس القيمة العادلة. (Jarolim & Öppinger, 2012: 71-73)

٣-٥. القيمة العادلة، القيمة ذات الصلة وFAS رقم ١٥٧: يُطلق على محاسبة القيمة العادلة أيضاً اسم قيمة السوق. تتطلب طريقة القيمة العادلة من الشركة الإفصاح عن أصولها وخصومها بالقيمة السوقية بدلاً من التكاليف التاريخية. تقدم الأدبيات السابقة أدلة مختلطة حول ما إذا كان الكشف عن القيمة العادلة أكثر فائدة للمستثمرين من الإفصاح عن القيمة غير العادلة. الخصائص المهمة للمعلومات المحاسبية هي الأهمية والموثوقية. المعلومات المحاسبية ذات صلة إذا كان ذلك سيؤثر على قرارات مستخدمي المعلومات، مثل قرار شراء أسهم في شركة. يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية إذا كانت تمثل بصدق واقع اقتصاديات الشركة، ويتم تقليل خطأ القياس والتلاعب إلى الحد الأدنى من الإفصاح. الإفصاح عن القيمة العادلة يأتي في الوقت المناسب بشكل أكثر دقة ويعكس قيم السوق الحالية، مما يجعلها ذات صلة تماماً. ومع ذلك، فإن إمكانية تقدير الإدارة ومعالجتها قد تضر بمصداقيتها. يولد المفاضلة بين موثوقية القيمة العادلة وأهميتها اختلافاً كبيراً بين المدافعين والنقاد عن محاسبة القيمة العادلة. ينص مؤيدو القيمة العادلة على أن قياس القيمة العادلة يوفر للمستخدمين المعلومات المتعلقة بالقرار والمعلومات ذات الصلة عن الشركة التي قد تؤثر على قرار الاستثمار في المستقبل للمستخدمين. لذلك يمكن إشراك تقديرات الإدارة المعقولة في الإفصاح عن القيمة العادلة لزيادة أهمية المعلومات المحاسبية. من ناحية أخرى، يصر النقاد على أن موثوقية المعلومات المحاسبية تعتمد على ما إذا كان الكشف يعكس الواقع. قد يؤثر التلاعب بالمعلومات الخاصة على موثوقية الإفصاح عن القيمة العادلة، وسوف يتردد المستثمرون في اتخاذ القرارات بناءً على إفصاح القيمة العادلة المقطرة بالمدخلات المثيرة للجدل. ومن ثم، فإن الإفصاح عن القيمة العادلة يقلل من موثوقية المعلومات المحاسبية.

تشير الأبحاث السابقة إلى أن بعض الإفصاح عن القيمة العادلة لا يتعلق بالقيمة فحسب، بل إنه أيضاً أكثر أهمية من الإفصاح عن القيمة غير العادلة. يرى Barth أنه مقارنةً بالتكلفة التاريخية، فإن القيمة العادلة للأرباح والخسائر الأمنية أكثر قوة في شرح أسعار الأسهم. يجد Barth، Beaver، Landsman أن تقديرات القيمة العادلة للقروض والأوراق المالية والديون طويلة الأجل أكثر صلة بالقيمة مقارنة بالقيمة الدفترية ذات الصلة. ومع ذلك، الأدلة تشير أيضاً إلى أنه خلال فترات الأزمة المالية، تزداد أهمية القيمة غير العادلة. يجد كل من ديفيس-فرايد، إنج، وليو أدلة على أنه في إندونيسيا وتايلاند، انخفضت أهمية القيمة للأرباح بشكل كبير خلال الأزمة المالية الآسيوية، في حين زادت أهمية القيمة الدفترية. لذلك، قد يكون كل من القيمة غير العادلة والإفصاح عن القيمة العادلة ذات صلة بالقرار، لكن الأمر الأكثر أهمية هو مسألة عملية تعتمد على الإعداد. بينما لم تجد جميع الأبحاث السابقة أدلة قوية تدعم استخدام القيمة العادلة على القيمة الدفترية Barth، Thiagarajan، Ramesh، Eccher، Nelson يجادل بأن العامل المربك هو الطرق غير الكاملة لتقدير القيمة العادلة من قبل الإدارة، مما قد يقلل من قيمة القيمة العادلة. ومن ثم، طالما يتم تقييم القيمة العادلة على أساس دقيق وموثوق، فإن الإفصاح عن القيمة العادلة سيكون

ذو صلة بالقيمة (FAS 157 (Altamuro & Zhang Songet al.)، يضع إطاراً لتقييم القيمة العادلة والإفصاح عنها، وتم تصميمه لتحسين موثوقية معلومات القيمة العادلة من خلال زيادة شفافية عملية التقييم. وفقاً للمعيار FAS157، يتعين على الشركات تصنيف أصولها وخصومها المالية بالقيمة العادلة إلى ثلاثة مستويات، بناءً على مدى ملاحظة المدخلات. يتطلب المستوى ١ تقييم موجودات ومطلوبات القيمة العادلة بناءً على مدخلات يمكن ملاحظتها مثل الأسعار المعروضة للأصول والالتزامات المتطابقة في الأسواق النشطة، أو سعر السوق للأصل نفسه (على سبيل المثال، سعر السوق لسهم عادي تملكه الشركة). يتطلب المستوى ٢ أنه في حالة عدم توفر سعر معروض لعنصر مماثل، يجب أن يستند تقييم القيمة العادلة إلى مدخلات يمكن ملاحظتها غير الأسعار المعروضة للأصول والخصوم المتطابقة. على سبيل المثال، قد تقوم الشركة بالإبلاغ عن تقديرها للأصول المالية باستخدام LIBOR أو معدل الخزانة الأمريكية لمدة ١٠ سنوات، وهي مدخلات يمكن ملاحظتها. يسمح المستوى ٣ باستخدام مدخلات لا يمكن ملاحظتها للإفصاح عن القيمة العادلة عندما لا تكون المدخلات التي يمكن ملاحظتها في المستوى ١ أو المستوى ٢ متاحة. تعتمد مدخلات المستوى ٣ على افتراضات الشركة الخاصة التي ليست كذلك يمكن ملاحظتها للمستثمرين (FASB, 2006). تسمح الاختلافات في قابلية الملاحظة لمستويات مختلفة من حكم الإدارة ومعالجتها، مما قد يؤدي إلى اختلاف مدى ملائمة القيمة بين المستويات الثلاثة للإفصاح عن القيمة العادلة.

٣-٦. **محاسبة القيمة العادلة والكشف عن الأزمة المالية:** يزعم منتقدو محاسبة القيمة العادلة أن محاسبة القيمة العادلة أدت إلى تفاقم حدة الأزمة المالية أو حتى أنها كانت أحد المساهمين الرئيسيين في الأزمة المالية (Schroeder, Schauer, Cathey, Barr). ومع ذلك، فإن المراجعة الأكثر توازناً واكتمالاً للبيانات لا تجد دليلاً يذكر على أن الركود هو نتيجة محاسبة للقيمة العادلة (Laux & Leuz). بالإضافة إلى ذلك، تجد أن أصول المستوى الأول والمستوى ٢ لها أهمية قيمة أكبر من أصول المستوى ٣. وجدوا السوق يضع قيمة أقل على الأصول المالية القيمة العادلة من محاسبة القيمة العادلة. تشير نتائجهم إلى أن محاسبة القيمة العادلة لم تخفض أسعار الأصول بشكل مصطنع، ومن ثم لم تسهم في الركود. ومع ذلك، منذ تأسيس FAS No.157 قبل فترة الأزمة المالية مباشرة، في وقت مبكر تم إجراء دراسة حول مدى أهمية ثلاثة مستويات من القيمة العادلة باستخدام بيانات محدودة (Song et al., Bhat, Gohet al.). درست هذه الأوراق فترة الأزمة المالية فقط، ولم تتمكن من مقارنة فترة الأزمة المالية بفترة اقتصادية أكثر طبيعية. تشير الأبحاث الأخرى إلى أن حالة الاقتصاد تؤثر على أهمية القيمة. على سبيل المثال، يجد (Devalle) أن الدخل الشامل له أهمية قيمة أكبر من صافي الدخل وأن الركود المالي مرتبط بشكل إيجابي بأهمية القيمة. يجد، (King, Graham & Bailes) أن أهمية قيمة المعلومات المحاسبية قد انخفضت بسبب الاضطرابات الاقتصادية. ومن ثم، في حين أن أهمية قيمة الأصول والخصوم المالية للقيمة العادلة في الجزء الأول من الأزمة المالية المعروفة، فإن أهمية قيمة الأصول المالية للقيمة العادلة في فترة زمنية اقتصادية عادية غير معروفة. (Tama-Sweet & Zhang, 2015: 15-19).

٤. **الاستنتاجات:** إن سبب الأزمة المالية الرئيس يعود إلى الرهون العقارية بالأساس وإيضاً استخدام الإدارة المحتالة في استخدام جميع الاساليب في جني الأرباح وتحقيق مكاسبهم وتقديمها على مصالح أصحاب المصالح الآخرين فاستخدام القيمة العادلة بشكل غير أخلاقي واستخدام المشتقات

المالية بشكل واسع وبيع الديون وتوريقها وتسنيدها بشكل غير طبيعي أدى الى ظهور الازمة المالية، ان الازمات المالية ليست وليدة اليوم وليس سببها الاساسي القيمة العادلة، فيما مضى كانت هناك ازمات مالية ولم تكون محاسبة القيمة العادلة موجودة اصلا، ان سبب الازمة المالية هو الاستخدام غير الاخلاقي لجميع الاساليب التي نتجت عنها الازمة المالية، ان القيمة العادلة لحد الان مستمرة وفي تزايد باستخدامها وصدرت معايير تخص استخدامها وفيها شرح وافي للاستخدام وكذلك محددات لاستخدامها، وانها نهج متميز يعطي صورة واضحة لقيمة الشركة يستفاد منها جميع اصحاب المصالح، ولحد الان ورغم الانتقادات الموجهة للقيمة العادلة لا يوجد بديل عنها، ان جميع الاساليب المحاسبية لها انتقادات ولكن تبقى المحاسبة وتقاريرها وقوائمها المحاسبية هي من تغذي الشركات بالمعلومات الداخلية للإدارة والمهتمين بالشركة من الداخل وانها كذلك تمد اصحاب المصالح والاطراف الخارجية بالمعلومات اللازمة لفهم الشركة وما يدور بداخلها وخارجها، فالمحاسبة هي المرأة التي تعكس أنشطة الشركة بصورة ارقام مفهومة وواضحة. وبذلك نصل ان القيمة العادلة هي أحد الوسائل الحديثة التي تستخدم في القوائم المالية وستستمر بتقديم صورة أكثر وضوحا للقوائم المالية ويجب استخدامها بتأني وبصورة صحيحة واخلاقية، ولم تكن القيمة العادلة سبب في الازمة المالية وانما كان استخدامها الخاطئ والغير ايجابي سبب في الازمة المالية ولو استخدمت بشكل ايجابي لما كان هناك انتقاد لها. فيجب على الممارسين والمهنيين ان يستخدموا القيمة العادلة بشكل منصف وان لا يسعون الى تحقيق مصالح في استخدامها لتجميل القوائم وإظهارها بشكل ايجابي، كما يجب زرع الثقة والاخلاق في نفوس المحاسبين والابتعاد عن أي شيء يسيء لمهنة المحاسبة والتحلي بالصبر والمطالبة مع الادارة وايصال المعلومات لهم بشكل صحيح دون تحيز او اخفاء المعلومات المهمة في استخدام القيمة العادلة او أي من اساليب المحاسبة الاخرى. كذلك ان الرقابة شيء ضروري ويجب استمراريتها باستمرار المحاسبة واساليبها، وكذلك بث الاخلاق في نفوس المدققين الداخليين والخارجيين بدوره يؤدي الى قوائم مالية ذات موثوقية عالية وشفافة وعدم الانجرار الى الاساليب غير الاخلاقية والاتفاق مع الادارة في تزييف القوائم المالية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. عبود، سالم محمد، (٢٠٠٩)، الازمة المالية بين مبدأ الإفصاح والشفافية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد الثاني، العدد ٢٠.
٢. المشهداني، عمر اقبال توفيق، الشام، ماهر علي حسين، (٢٠١٨)، الازمات المالية وأثرها على مهنة المحاسبة والتدقيق، مجلة تنمية الرافدين، العدد ١١٧، المجلد ٣٧.
٣. عباس سمير عبود، كريم، علاء الدين محمود، (٢٠١٢)، الازمة المالية جذورها وأسبابها وتأثيرها على عدد من الأسواق العربية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد السادس والسبعون.
٤. السعدي، إبراهيم خليل حيدر، (٢٠٠٩)، أثر الانهيار المالي المعاصر للشركات العالمية في المحاسبة والتدقيق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد ١، العدد ٢٠.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Véron, N., (2008), Fair value accounting is the wrong scapegoat for this crisis. Accounting in Europe, 5 (2), 63-69.

2. Jarolim, N., & Öppinger, C., (2012), Fair value accounting in times of financial crisis. ACRN Journal of Finance and Risk Perspectives, 1 (1), 67-90.
3. Tama-Sweet, I., & Zhang, L., (2015), the value relevance of fair value financial assets during and after the 2008 financial crisis: evidence from the banking industry. Journal of Finance and Bank Management, 3 (1), 11-24.
4. Jaggi, B., Winder, J. P., & Lee, C. F., (2010), Is there a future for fair value accounting after the 2008-2009 financial crisis. Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies, 13 (03), 469-493.